ألمانيا تشيح بوجهها عن الغرب وتتجه نحو الشرق

Leaving the West Behind,Germany Looks East

بقلم: هانس كوندناني

المصدر: مجلة شؤون خارجية، عدد كانون الثاني- شباط ٢٠١٥

القدس للأنباء – ترجمة آمنة الأشقر

شكّل استيلاء روسيا على شبه جزيرة القرم في شهر آذار / مارس من عام ٢٠١٤ صدمة استراتيجيّة لألمانيا. وبشكلٍ مفاجئ، هدّد عدوان روسيا النظام الأمني الأوروبي الذي كانت تعتبره ألمانيا أمراً مفروغاً منه منذ نهاية الحرب الباردة. حاولت برلين على مدى عقدين من الزمن تعزيز روابطها السياسية والاقتصاديّة مع موسكو، إلّا أنّ خطوة روسيا في شبه جزيرة القرم كانت دليلاً واضحاً على أنها فقدت الاهتمام بشراكتها مع أوروبا. وبغض النظر عن اعتماد ألمانيا على الغاز الروسي، والدور المهم الذي تضطلع به روسيا بالنسبة للمستورد الألماني، أقدمت المستشارة الألمانيّة إينجيلا ميركيل على قبول فرض العقوبات على روسيا، كما ساعدت في إقناع دول الاتحاد الأوروبي على قبول فرض العقوبات على روسيا أيضاً.

ومع هذا، كان للأزمة الأوكرانيّة دوراً كبيراً في إعادة طرح سؤالٍ قديم حول علاقة ألمانيا بدول الغرب. في شهر نيسان / أبريل، قامت الإذاعة العامّة الألمانية (ARD) بطرح سؤالٍ حول الدور الذي يجب على بلدهم ألمانيا تأديته بما يخص الأزمة الأوكرانيّة: ٤٥% فقط من الألمانيين أرادوا أن تقف بلادهم إلى جانب شركائها وحلفائها في دول الاتحاد الأوروبي والناتو، بينما أراد ٤٩% أن تقوم ألمانيا بحلّ الخلاف القائم بين روسيا والغرب. وهذه النتائج دفعت مجلّة دير شبيغل الأسبوعيّة إلى أن تكتب مقالاً تحذّر فيه الحكومة الألمانية من أن تولّي وجهها بعيداً عن الغرب.

الاستجابة الألمانية للأزمة الأوكرانيّة يمكن اعتبارها ضدّ ما جرى من إضعافٍ للعلاقات الألمانية بالغرب أو ما يعرف بـ"Westbindung"، وهو الاندماج الألماني مع الغرب ما بعد الحرب. انهيار جدار برلين وتوسّع الاتحاد الأوروبي عتق الرقبة الألمانية من الاعتماد على الولايات المتحدة من أجل حمايتها من القوى الكبرى المتمثّلة بالإتحاد السوفييتي. وفي الوقت عينه، أصبح اقتصاد ألمانيا، المعتمد بشكل أساسي على التصدير، يعتمد على الأسواق الصاعدة مثل السوق الصينية. ومع أنّ ألمانيا تبقى مرتبطة بالدول الأوروبيّة، إلّا أنّ هذه العوامل تجعلنا نتخيّل السياسة الخارجية الألمانية المستقلّة عن الغرب. وقد يكون لمثل هذه النقلة مخاطر كبيرة، إذ تعتبر ألمانيا الأكثر قوة بين دول الاتحاد الأوروبي، وسترسم علاقتها مع دول العالم، إلى حدٍّ كبير، معالم علاقة أوروبا مع دول العالم أيضاً.

المتناقضات الألمانيّة

كانت علاقة ألمانيا بدول الغرب، وبشكل دائم، علاقة معقّدة. فمن جهة، نشأت في ألمانيا الكثير من الأفكار السياسية والفلسفيّة، والتي أصبحت في ما بعد معتقدات مركزيّة للغرب، على أيدي مفكري عصر النهضة مثل "إيمانويل كانت". ومن جهة أخرى، كان التاريخ العلمي الألماني يشوبه الكثير من النقاط السوداء التي شكّلت تهديداً للمعايير الغربية، مثل التيار القومي الذي ظهر في أوائل القرن التاسع عشر. في النصف الثاني من القرن ذاته، سعى القوميون الألمانيون لتحديد هوية ألمانيا على أنها معارضة للمبادئ الليبيرالية والعقلانيّة للثورة الفرنسية وعصر التنوير. وبلغت النسخة الألمانيّة القومية ذروتها عند ظهور النازيّة، ما وصفه المؤرخ الألماني فنكلير بالقول إنه "ذروة الرفض الألماني لعالم الغرب". وهكذا، مثّلت ألمانيا تناقضات عدّة أبرزها أنها كانت جزءاً من عالم الغرب ولكنها كانت في الوقت عينه، سبباً في ظهور أكثر التحديات الراديكاليّة للغرب.

إبّان الحرب العالمية الثانية، اتحدت ألمانيا الغربية مع الدول الأوروبيّة؛ وفي عام ١٩٥٥، عند اشتداد الحرب الباردة، انضمت إلى حلف الناتو. وعلى مدى الأربعين سنة التالية أصبح "Westbindung"، الذي جعل ألمانيا تتعاون مع الدول الغربية وتسعى لتكون جزءاً من المبادرات الأمنية المشتركة مع حلفائها الغربيين، ضرورة وجودية مهيمناً على أهداف السياسة الخارجية الأخرى. وخلال تسعينيات القرن الماضي، اعتبرت ألمانيا نفسها قوة غربية؛ وخلال فترة تواجد المستشار "هلمت كوهل"، تبنّت ألمانيا الموحّدة اليورو ليصبح عملتها الرسمية، وفي نهاية العقد، أجبرت ألمانيا نفسها على استخدام القوة العسكرية من أجل الوفاء بالتزاماتها تجاه حلف الناتو. وبعد أحداث ٩\١١، أعلن المستشار الألماني "جيرهاد شرودر" تضامناً غير مشروطٍ مع الولايات المتحدة وألزم قوات عسكرية ألمانية مرافقة الناتو إلى أفغانستان.

على مدى العقد الماضي، تغيّر سلوك ألمانيا تجاه دول الغرب. فخلال مناظرة حول الغزو العراقي عام ٢٠٠٣، تحدث شرودر "بطريقة ألمانيّة" مناقضة "للطريقة الأميركيّة". ومنذ ذلك الوقت، أصبح الموقف الألمانيّ المعارض لاستخدام القوّة العسكرية أكثر صرامة. إذ بعد ما مرّ به الألمان في أفغانستان، قررت ألمانيا أنّ الدرس الصحيح الذي كان يجب عليها تعلّمه من ماضيها النازيّ لم يكن "على أوشفيتز ألّا يتكرر"، وهو المبدأ الذي تذرعت به من أجل التدخل في كوسوفو عام ١٩٩٩ بعد انضمامها للناتو، ولكن الدرس كان "على الحرب ألّا تتكرر". والآن أصبح الساسة الألمان يعرّفون بلادهم على أنّها "فرينزمخت / Friedensmacht"، أو قوة من أجل السلام.

إلتزام ألمانيا بالسلام جعل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يتهمونها بالجنوح بعيداً عن التحالف الغربي. في عام ٢٠١١، حذّر وزير الدفاع الأميركي روبرت غايتس، وأثناء تواجده في العاصمة بروكسل، من أنّ الناتو أصبح" عبارة عن تحالف ثنائي: الحلف الأول هم الذين يوفون بالتزاماتهم للناتو ويدفعون ثمن تواجدهم في التحالف، والحلف الثاني هم الذين يتمتعون وينعمون بمنافع عضوية الناتو، كالضمانات الأمنية ولكنهم في الوقت عينه لا يريدون تحمّل نفقات ومخاطر الإنضمام إليه." وخصّ بحديثه وانتقاداته أعضاء الناتو الذين لا يدفعون ما اتفق عليه للناتو، وهو ٢% من الناتج المحلّي الإجمالي؛ فألمانيا تدفع ١,٣% فقط. وفي السنوات الأخيرة، انتقدت فرنسا أيضاً ألمانيا لفشلها في دعم التدخل العسكري في مالي وجمهورية جنوب أفريقيا.

أحد الأسباب التي دفعت بألمانيا إلى تجاهل إلتزاماتها تجاه الناتو هو أنّ "Westbindung " لم يعد ذا أهمية استراتيجية بالنسبة لها. فبعد إنتهاء الحرب الباردة، توسّع الاتحاد الأوروبي والناتو ليشمل بلدان وسط أوروبا وشرقها، ما يعني أنّ ألمانيا "أصبحت محاطة بدول صديقة وليس بقوى عسكرية معادية"، كما عبّر وزير الدفاع الألماني السابق "فولكر روهي"؛ وعلى هذا، فإنّ ألمانيا لم تعد بحاجة للاعتماد على الولايات المتحدة من أجل حمايتها من خطر الاتحاد السوفييتي.

في الوقت ذاته، أصبح الاقتصاد الألمانيّ يعتمد بشكل أساسي على التصدير، بالأخص إلى دول غير غربية. وفي بداية هذا القرن، عادت المنافسة للمصنّع الألماني في الوقت الذي كان فيه الطلب المحلّي متدنياً، ما جعل الاقتصاد الألمانيّ أكثر اعتماداً على التصدير. ووفقاً للبنك الدولي، فإنّ إسهامات الصادرات الألمانية في الناتج المحلّي ارتفعت من ٣٣% عام ٢٠٠٠ إلى ٤٨% عام ٢٠١٠. وبدءاً من شرودر، بدأت ألمانيا بناء سياستها الخارجية بالاعتماد على مصالحها الاقتصادية، وعلى حاجاتها للمصدّرين على وجه التحديد.

وأسهم تصاعد المشاعر المعادية للولايات المتحدة بين عامّة الناس في ألمانيا، في نقل السياسة الخارجية أيضاً؛ فإذا كانت الحرب على العراق قد منحت الألمان الثقة للانشقاق عن الولايات المتحدة على حساب قضايا الحرب والسلم، فإن الأزمة الاقتصادية، في عام ٢٠٠٨، أعطت ألمانيا ثقة أكبر للإقدام على الانفصال عن الولايات المتحدة على خلفية قضايا اقتصادية. وبالنسبة للكثير من الألمان، أبرزت الأزمة إخفاقات النظام الأنجلو- سكسوني الرأسمالي، ما برّر اعتماد ألمانيا على "اقتصاد السوق الإجتماعي". إضافة الى ذلك، شاركت فضيحة نشاطات التجسس على ألمانيا والتنصت على هاتف المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل من قبل وكالة الأمن القومي الأميركية، في تعزيز مشاعر المعاداة للأميركيين. الكثير من الألمان

يقولون إنهم لا يشاطرون الولايات المتحدة أي قيم، والبعض الآخر من الألمان يقول إنهم لم يشاركوا الأميركيين أي قيم على الإطلاق.

الثقافة السياسية الألمانية الليبرالية، وهي نتاج التكامل مع الغرب، وجدت لتبقى. ويبقى علينا أن نراقب ما إذا كانت ألمانيا ستواصل تصنيف نفسها مع شركائها الغربيين وتواصل الدفاع عن معاييرهم في الوقت الذي يصبح فيه نمو الاقتصاد الألمانيّ أكثر اعتماداً على دول غير أوروبيّة. يمكن أن نعتبر ما جرى في مجلس الأمن عام ٢٠١١ رسماً دراماتيكياً لما ستكون عليه السياسة الألمانية الخارجية، وذلك عندما امتنعت ألمانيا عن التصويت لقرار التدخل العسكري في ليبيا ووقفت مع الصين وروسيا ضد فرنسا والمملكة المتحدة والولايات الأميركية. بعض الساسة الألمان رأوا أنّ هذا القرار لم يعنِ شيئاً، ولكن استطلاعاً للرأي أجرته صحيفة السياسة الخارجية (Internationale Politik) أوضح أنّ الألمان انقسموا ثلاثة أقسام: منهم من رأى أنه من الضروري المحافظة على علاقة التعاون مع دول الغرب، وقسم آخر رأى وجوب التعاون مع دول غير غربية مثل روسيا والهند والصين، أمّا القسم الأخير فرأى أنه يجب التعاون مع كلا الجهتين.

السياسة الشرقية الجديدة

اعتمدت السياسة الألمانية - الروسية منذ وقت طويل على الترابط السياسي والاقتصادي. عندما تسلّم "ويلي براندت" منصب المستشار في ألمانيا الغربية عام ١٩٦٩، حاول تحقيق التوازن في سياسة "Westbindung" عن طريق إنشاء علاقات أكثر انفتاحاً مع الاتحاد السوفييتي، متبّعاً منهجاً جديداً عرف باسم "Ostpolitik"، أو "السياسة الشرقية". اعتقد براندت أنّ تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدوليتن سيؤدّي في نهاية الأمر إلى إعادة توحيد ألمانيا، وهي استراتجية أسماها مستشاره إغون باهر "Wandel durch Annäherung " أو "إحداث تغيير عن الطريق التوافق والتقارب".

توسّع نطاق العلاقات الاقتصادية بين كلّ من روسيا وألمانيا، بعد انتهاء الحرب الباردة. وعملاً بمنهج "Ostpolitik" الذي استحدثه براندت، بدأ شرودر سياسة " Wandel durch Handel" أو ما يعرف بـ "تحقيق التغيير عن طريق التجارة". أيّد المشرعون الألمان، خصوصاً من الحزب الإجتماعي الديمقراطي، مبدأ " الشراكة من أجل التحديث"، والذي يقوم على تزويد ألمانيا لروسيا بالتقنيات اللازمة لتحديث اقتصادها وسياساتها، على حدٍّ سواء.

هذه الروابط تفسّر تردد ألمانيا في اتخاذ قرار فرض العقوبات على روسيا إبّان دخولها أوكرانيا عام ٢٠١٤. أثناء محاولة ميركل اتخاذ القرار، فيما إذا كانت ألمانيا ستحذو حذو الولايات المتحدة لفرض العقوبات على روسيا، واجهت المستشارة الألمانية الكثير من الضغوط من جماعات ضغط قوية، بقيادة لجنة العلاقات الاقتصادية الأوروبية الشرقية، التي رأت أنّ فرض العقوبات قد يضعف الاقتصاد الألماني بشدّة. أراد المدير التنفيذي لشركة سيمنز "جو كايسر" الألمانية أن يظهر دعمه للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، فقام بزيارة له في مكان إقامته قرب موسكو، بعد أن استولت روسيا على شبه جزيرة القرم، وعندها أكّد كايسر لبوتين أن شركته، التي كانت تقيم أعمالاً لها في روسيا منذ نحو ١٦٠ عاماً، لن تسمح "للقليل من الاضطرابات" – وهو ما وصف به الأزمة – أن تؤثّر على العلاقات بين البلدين. كتب "ماركس كربر" المدير العام لاتحاد الصناعات الألمانية في افتتاحية الفاينانشل تايمز شهر أيار/ مايو أنّ الشركات والتجارة الألمانية ستدعم العقوبات، لكنها ستفعل ذلك "بقلبٍ مثقل".

كان اعتماد ألمانيا على الغاز الروسي سبباً في خجل ألمانيا من المشاركة في فرض العقوبات على روسيا. فبعد كارثة فوكوشيما النووية عام ٢٠١١، قرّر الألمان التسريع في عملية الإزالة التدريجية لطاقتها النووية، ما جعل البلد أكثر اعتماداً على روسيا وغازها. ومع حلول عام ٢٠١٣، زوّدت الشركات الروسية ألمانيا بما يقارب ٣٨% من الاستخدام الألماني للنفط و٣٦% من الغاز. يمكن لألمانيا أن تتخلّى عن الغاز الروسي، طبعاً إذا ما وجدت بديلاً عنه، الأمر الذي سيتطلب عقوداً عقوداً؛ ولهذا، نرى ألمانيا في هذه الفترة تعيش في حالة تردد إزاء معاداة روسيا.

نتيجة لدعمها العقوبات، تمّت إعاقة ميركل ليس من قبل الصناعة فقط بل أيضاً من قبل الجمهور الألماني. في الوقت الذي اتهم فيه بعض من الأميركيين والأوروبيين الحكومة الألمانية بالتساهل مع روسيا، رأى الكثير من الألمان أنّ حكومتهم تتصرف بقسوة شديدة مع الروس. وعندما دعا الصحفي الألماني "برند أولرتش" إلى اتخاذ تدابير أكثر قسوة بحق الروس، أُغرقه الجمهور برسائل كره متهمة إياه بالرغبة في إثارة حرب. وهي الاتهامات ذاتها التي واجهها وزير الخارجية الألماني السابق "فرانك شتنماير"، علماً أنه كان متعاطفاً مع روسيا. فضيحة وكالة الأمن القومي الأميركي أسمهت في مضاعفة التعاطف مع روسيا؛ وبناء على ذلك، قال أولريتش في خطاب له في شهر نيسان / أبريل من عام ٢٠١٤ : "عندما يقول الرئيس الروسي إنه يشعر أن الغرب يظلمه، الكثير منّا في ألمانيا سيقول ونحن كذلك أيضاً."

هذا النوع من التماهي مع روسيا له جذور ضاربة في التاريخ. في عام ١٩١٨ نشر الكاتب الألماني "توماس مان" كتاباً بعنوان "انعكاسات الرجل غير السياسي" (Reflections of a

Nonpolitical Man)، أوضح فيه أنّ الثقافة الألمانية مميزة ومتفوقة على الثقافات الغربية الأخرى، مثل فرنسا والمملكة المتحدة. وقال مان في كتابه إنّ الثقافة الألمانية تقع في مكان ما بين الثقافة الروسية وباقي الثقافات الأوروبية. هذه الفكرة عادت لتظهر مجدداً بشكل دراماتيكيّ في الشهور القليلة الأخيرة. انتقد المؤرخ الألماني "فنكلر" في مقالٍ له في مجلة دير شبيغل، عودة هذا الاعتقاد أو ما أسماه بـ"Russlandversteher " أو بما معناه "الألمان الذين يؤيدون الروس" في سبيل إعادة الترويج لأسطورة الارتباطات بين الروحين الألمانية والروسية.

حاولت ميركل قدر الإمكان السعي وراء حلّ سياسيّ بين أوكرانيا وروسيا، ما دفعها لتمضي ساعات طوال تهاتف بوتين من جهة وترسل رسائل لشتنماير من أجل التوسّط بين كييف وموسكو. ولكن، فقط بعد وقوع الطائرة الماليزية في ١٧ من شهر تموز / يوليو عام ٢٠١٤، وبعدما سادت ادعاءات بأن روسيا كانت المسؤولة عن إيقاعها، استطاع الساسة الألمان، وبكل راحة، تبنّي موقف أكثر صرامة تجاه روسيا. إلّا أنّ الجمهور الألماني لا يزال غير متشجع لفرض العقوبات على روسيا. أظهر استطلاع للرأي أجرته الإذاعة الألمانية ARD أنّ ٧٠% من الألمان أيدوا جولة أوروبية ثانية من العقوبات على روسيا، التي تضمنت حظر التأشيرات إلى روسيا وتجميد أموال وممتلكات رجال أعمال روس بارزين. من جهة أخرى، أعرب ٤٩% عن رغبتهم في أن تبقى العقوبات على روسيا، حتى وإن أضرّ ذلك بالاقتصاد الألماني، كما هو محتمل أن يحدث في الجولة الثالثة من العقوبات.

التمحور حول الصين

أصبحت العلاقات الألمانيّة – الصينية أقوى أيضاً، ما يشكّل نذير شؤم بما يخص السياسة الخارجية الألمانية. وكما الوضع مع روسيا، استفادت ألمانيا بصورة تصاعديّة من علاقاتها الاقتصادية القوية مع الصين. ففي العقد الماضي، نمت الصادرات الألمانية إلى الصين لتصل في عام ٢٠١٣ إلى ما يقارب ٤٨ مليار دولار، وهي ضعف قيمة الصادرات الألمانية إلى روسيا. وعلى هذا، أصبحت الصين ثاني أكبر سوق للمنتوجات الألمانية خارج دول الاتحاد الأوروبي بعد الولايات المتحدة، وقد تتفوق على الولايات المتحدة قريباً لتصبح هي السوق الأكبر. فالصين هي السوق الأكبر لشركة الفولزفاغن ومرسيدس.

وازدادت العلاقات قوة بين الصين وألمانيا بعد الأزمة الاقتصادية عام ٢٠٠٨، عندما وجد البلدين نفسيهما على الخط نفسه في ما يخص النقاشات الدائرة حول الاقتصاد العالمي. فكلا

الدولتين فرضتا ضغوطاً انكماشية على شركائهما التجاريين، وانتقدتا سياسة التيسير الكمّي في الولايات المتحدة، وأخيراً قاومتا مطالب الولايات المتحدة لتصحيح اختلالات الاقتصاد الكمّي في الاقتصاد العالمي. وتقاربت الصين وألمانيا في الوقت عينه؛ ففي عام ٢٠١١ بدأت الدولتان عقد مشاورات سنوية، وهي المرة الأولى التي تعقد فيها الصين مفاوضات على نطاق واسع مع دولة أخرى.

بالنسبة لألمانيا، فإن العلاقة مع الصين هي اقتصادية بحتة، بينما بالنسبة للصين فهي استراتيجية، لأنها تريد قارة أوروبية قوية لموازنة الولايات المتحدة. وترى الصين في ألمانيا المفتاح المناسب لأوروبا التي تريدها؛ وذلك لأنّ ألمانيا هي أكثر الدول الأوروبية قوة، كما أن التفضيلات الألمانية هي الأقرب للصين من بين دول الاتحاد الأوروبي، على عكس فرنسا والمملكة المتحدة مثلاً.

كلما ازدادت العلاقات بين برلين وبيكين قوة كلما ازدادت مواقف الولايات المتحدة قسوة تجاه الصين، تنفيذاً لما تسميه سياسة التمحور حول آسيا، ما قد يمثّل مشكلة كبرى للغرب. وإذا ما تواجهت الولايات المتحدة والصين على أثر اختلاف سياسي او اقتصادي ما - كأن يكون هناك قرم آسياوية مثلاً - فسيكون هناك احتمال كبير لأن تبقى ألمانيا على حياد. وقد بدأ بالفعل بعض الديبلوماسيين الألمان رسم حدود بينهم وبين الغرب. ففي عام ٢٠١٢، صرّح السفير الألماني ميخائيل شايفر: "لم أعد اعتبر أن هناك شيء اسمه الغرب." التجار الألمان سيعارضون بشدّة فرض عقوبات على الصين أكثر مما سيعارضون فرضها على روسيا، وستتردد الحكومة في اتخاذ مواقف ضدّ الصين أكثر من ترددها بعد أزمة القرم، ما قد ينتج عنه انقسامات في أوروبا من جهة، وبين أوروبا والولايات المتحدة من جهة أخرى.

أوروبا ألمانيّة

الخوف من الحياد الألماني ليس بالجديد، ففي أوائل سبعينيات القرن الماضي، حذّر مستشار الأمن القومي هنري كيسنجر من سياسة ألمانيا في الغرب قائلاً إنها ستكون في مصلحة الاتحاد السوفييتي وتهدد العلاقات بين دول الأطلسي، وأوضح أنّ الروابط الاقتصادية مع الاتحاد السوفييتي ستزيد من اعتماد ألمانيا على جيرانها الشرقيين، ما سيؤدي الى تقويض العلاقات مع الغرب. والخطر الذي توقّعه كيسنجر لم يكن في ترك ألمانيا الغربية للناتو، بل هو في أنّ ألمانيا ستتجنب معاداة أي دول خارج أوروبا، حتى لو كان ذلك على حساب المصالح الأمنية.

تجد ألمانيا نفسها اليوم في مركز أكثر قوة من ذي قبل في أوروبا. فخلال الحرب الباردة، كانت ألمانيا الغربية ضعيفة وقابعة على حدود ما هو اليوم الاتحاد الأوروبي، ولكن ألمانيا الموحّدة الآن هي أكثر قوة، إذا لم تكن الأقوى بين دول الاتحاد الأوروبي. واذا ما شتّت سياسة ألمانيا بعيداً عن دول الغرب، فهي على الأرجح ستجرجر معها دول أوروبا، خاصة دول وسط أوروبا وأوروبا الشرقية المرتبطة اقتصاداتها بالاقتصاد الألماني. وإذا ما أقدمت المملكة المتحدة على ترك الاتحاد الأوروبي، منفذة ما يجري النقاش عنه الآن، فإنّ الاتحاد الأوروبي سيتبع ألمانيا وتفضيلاتها، خاصة وأنها متعلقة بالصين وروسيا. وهكذا قد تجد أوروبا نفسها على خلاف مع الولايات المتحدة، ما قد يؤدي الى انقسامات في أوروبا قد لا تستطيع أن تبرأ بعدها أبداً.

وكالة القدس للأنباء/خاص